



iKNOW
POLITICS

international Knowledge
Network of Women in Politics

ملخص النقاش الإلكتروني حول

المشاركة السياسية للنساء ذوات الإعاقة

سبتمبر 2019



Empowered lives.
Resilient nations.

رسالة التقديم

خلفية

تشير البيانات إلى أن 15٪ من سكان العالم لهم شكل من أشكال الإعاقة وأن معدل الإصابة أعلى من بين النساء حيث هناك حوالي امرأة من كل خمس نساء أعمارهن من 18 سنة وما فوق تحمل إعاقة. انعقدت الدورة الثانية عشرة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (CRPD) في مقر الأمم المتحدة في نيويورك من 11 إلى 13 يونيو 2019 وركزت على موضوع إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال تنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. تتضمن الاتفاقية المساواة بين الجنسين كأحد مبادئها العامة وتعترف بأن "الإعاقة مفهوم متطور وأن الإعاقة ناتجة عن التفاعل بين الأشخاص ذوي الإعاقة والحوازر السلوكية والبيئية التي تعيق مشاركتهم الكاملة والفعالة في المجتمع على قدم المساواة مع الآخرين".

في عام 2019 لا تزال النساء يمثلن أقلية صغيرة من الممثلين المنتخبين وصانعي القرار السياسي في جميع أنحاء العالم. النساء لا تمثل إلا 24.3٪ من البرلمانيين و 6.6٪ من رؤساء الدول و 5.2٪ من رؤساء الحكومات. البيانات المتعلقة بالمشاركة السياسية للنساء ذوات الإعاقة نادرة. وفقاً لتقرير الأمم المتحدة الرئيسي حول الإعاقة والتنمية البيانات المحدودة المتاحة تظهر مشاركة "منخفضة للغاية" للنساء ذوات الإعاقة في أدوار القيادة السياسية. يشير التقرير إلى أن "تمثيل النساء من منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة في آليات التنسيق الوطنية بشأن مسائل الإعاقة منخفضاً" وأن تمثيلهن "في الآليات الوطنية للمساواة بين الجنسين منخفضاً أكثر".

لكل فرد الحق في المشاركة في الشؤون الحكومية والعامية وفي التصويت والانتخاب. 7 النساء ذوات الإعاقة مجموعة متنوعة تعاني من درجات مختلفة من التمييز وتواجه العديد من الحواجز النظامية أمام ممارسة حقوقها السياسية وتمكينها بسبب جنسها وإعاقتها. يمكن أن تكون هذه الحواجز ذات طبيعة قانونية وجسدية وسلوكية وتشمل قلة فرص التعليم والصحة والتوظيف والعدالة.

الهدف

تهدف هذه المناقشة الإلكترونية إلى تشجيع الحوار حول المشاركة السياسية للنساء ذوات الإعاقة بكل تنوعهن وتبادل المعرفة والممارسات الجيدة حول طرق زيادة وتعزيز تمثيلهن في المؤسسات السياسية والهيئات الوطنية والمحلية المنتخبة. تم دعاية المجتمع المدني بما في ذلك ممثلي منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة والنساء والرجال في السياسة الوطنية والمحلية وممثلي الحكومات والخبراء والممارسين والأكاديميين للمساهمة بخبراتهم عن طريق الإجابة عن سؤال أو أكثر من الأسئلة أدناه من 14 يونيو إلى 8 يوليو 2019. ساهمت التقديمات في إعداد رد موحد من شأنه أن يعزز قاعدة المعرفة المتاحة حول هذا الموضوع.

الأسئلة

1. ما هو مستوى المشاركة السياسية للنساء ذوات الإعاقة في بلدك / منطقتك؟ أين توجد هذه المعلومات؟

2. من بين النساء ذوات الإعاقة في أدوار القيادة السياسية في بلدك، ما هي فئات النساء ذوات الإعاقة (على سبيل المثال النساء ذوات الإعاقات الحسية مثل الإعاقات البصرية والسمعية أو الإعاقات الجسدية أو الإعاقات الذهنية والنفسية الاجتماعية) الأكثر تمثيلاً؟
3. ما هي العقبات التي تحد من مشاركة النساء ذوات الإعاقة وتمثيلهن في السياسة في بلدك؟
4. ما الذي يمكن فعله لزيادة وصول النساء ذوات الإعاقة إلى أدوار القيادة السياسية في بلدك؟ ما مدى شمول و إدماج النساء ذوات الإعاقة في البرامج الموفرة التي تركز على المشاركة السياسية للنساء؟ يرجى مشاركة أمثلة ملموسة للبرامج والقوانين واللوائح والممارسات.

المشاركات

تم تقديم مساهمات من قبل المشاركين التاليين من 14 يونيو إلى 8 يوليو 2019:

1. [ألفا نور عيني، ماليزيا](#)
2. [غولميرا كازاكونوفا،](#) رئيسة المنظمة غير الحكومية Ravenstvo (المساواة) ورئيسة شبكة آسيا الوسطى للنساء ذوات الإعاقة، [فيرغيزستان](#)
3. [هانا لوريمان،](#) مستشارة سياسات حول الإدماج الاجتماعي والتعليم، [Sightsavers، المملكة المتحدة](#)
4. [لاسانثي داسكون أتاناياك،](#) مديرة برنامج الشمول في المؤسسة الدولية للأنظمة الانتخابية (IFES)، [سريلانكا](#)
5. [مارييل الدرجاني،](#) أخصائية سياسات، هيئة الأمم المتحدة للمرأة، [الولايات المتحدة الأمريكية](#)
6. [نوومي نافوس،](#) مسؤولة برامج في [Uniting World Pacific، فيجي](#)
7. [نسونو جوزفين نويمالو،](#) الكاميرون المعمدانية للخدمات الصحية (CBCHS)، [الكاميرون](#)
8. [سيمون إليس أولوتش أولونيا،](#) مستشارة سياسات في المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، [مصر](#)
9. [تينا كوكاما،](#) رئيسة وحدة الحكم الديمقراطي والنوع الاجتماعي في مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا (ODIHR)، [بولندا](#)
10. [فرجينيا أتكينسون،](#) مستشارة شمول في IFES ، [الولايات المتحدة الأمريكية](#)

ملخص الردود

مع شركائنا نود أن نشكر مستخدمي موقعنا وأتباعنا الذين ساهموا في هذه المناقشة الإلكترونية لتبادل الخبرات والممارسات والتوصيات. يرد أدناه موجز لجميع المساهمات.

1. ما هو مستوى المشاركة السياسية للنساء ذوات الإعاقة في بلدك / منطقتك؟ أين توجد هذه المعلومات؟

رغم عدم وجود إحصاءات عالمية رسمية حول التمثيل السياسي للنساء ذوات الإعاقة، يتفق المشاركون على أن النساء ذوات الإعاقة يعانون من نقص شديد في التمثيل السياسي في كل بلد. تشارك [مارييل الدرجاني](#) نتائج دراسة وقعت في 19 دولة في عام 2017 والتي تصرح بأن 2.3% فقط من النساء ذوات الإعاقة كن مشرعات

أو مسؤوليات أو مديرات. وفقاً لنفس البيانات، في 14 دولة من أصل 18 دولة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، لا توجد نساء ذوات إعاقة في البرلمانات.

في قرغيزستان، تقول [غولميرا كازاكونوفا](#) أن النساء ذوات الإعاقة غائبات عن جميع مستويات النشاط السياسي. أبلغ المشاركون أن هناك في [سري لانكا](#) و [فيجي](#) مشاركة وتمثيل "ضعيفان للغاية" للنساء ذوات الإعاقة. تقول [لاسانثي داسكون أتاناياك](#) أن على الرغم من الكوتا بنسبة 25٪ في الانتخابات المحلية للنساء في [سريلانكا](#) التي من شأنها تشجيع المزيد من النساء على النشاط السياسي، تقدمت امرأة واحدة من ذوي الإعاقة للانتخابات ولم تنتخب.

في ماليزيا، هناك سيدة واحدة في مجلس الشيوخ ونائبة واحدة في المجلس الاستشاري الوطني للتعليم حاملة لإعاقة جسدية، حسب [ألفا نور عيني](#).

في [الكاميرون](#)، تمثل النساء ذوات الإعاقة في الأدوار السياسية منخفضاً للغاية ويقصر على الحكومة المحلية حيث هناك ثلاثة سيدات حاملات إعاقة على الأقل في المجالس المحلية وفقاً لتقديرات [نسونو جوزفين نويمالو](#)، التي تشكي من عدم وجود بيانات رسمية لدعم تقديراتها.

البيانات المتعلقة بمشاركة النساء ذوات الإعاقة كناخبات ومراقبات وعاملات انتخابات نادرة. يمكن لمنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة وبعثات المراقبة جمع هذه البيانات باستخدام الأساليب المتاحة مثل مجموعة [أدوات مراقبة الوصول إلى الانتخابات من IFES](#). تقول [فرجينيا أتكينسون](#) أن دراسة عملية الوصول إلى الانتخابات أظهرت أن عدد النساء ذوات الإعاقة اللواتي يعملن كمرشحات أو عاملات انتخابات متواجدة بقلة في كثير من الأحيان مقارنة بالرجال ذوي الإعاقة، مما يتماشى مع التباينات بين النساء والرجال العاملين في صناديق الاقتراع دون إعاقة.

2. من بين النساء ذوات الإعاقة في أدوار القيادة السياسية في بلدك، ما هي فئات النساء ذوات الإعاقة (على سبيل المثال النساء ذوات الإعاقات الحسية مثل الإعاقات البصرية والسمعية أو الإعاقات الجسدية أو الإعاقات الذهنية والنفسية الاجتماعية) الأكثر تمثيلاً؟

كما رأينا في الجزء السابق، فإن أصوات النساء ذوات الإعاقة مفقودة بشدة من عملية صنع القرار السياسي في معظم البلدان. يفيد المشاركون أن عندما يوجد تمثيل للنساء ذوات الإعاقة، كما هو الحال في [الكاميرون](#) و [كينيا](#) و [المملكة المتحدة](#)، فهن غالباً حاملات لإعاقات حركية أو جسدية. تقول [سيمون إليس أولوتش أولونيا](#) أن الأشخاص ذوي الإعاقات الذهنية أو غير المرئية يعانون غالباً من قلة التفهم والتسامح من قبل العموم.

3. ما هي العقبات التي تحد من مشاركة النساء ذوات الإعاقة وتمثيلهن في السياسة في بلدك؟

يدرك جميع المشاركين أن النساء ذوات الإعاقة يواجهن العديد من التحديات والحوجز التي تحد من وصولهن ومشاركتهن وتمثيلهن على جميع مستويات صنع القرار السياسي، وذلك دولياً، وطنياً، إقليمياً ومحلياً.

يعرّف العديد من المساهمين وصمة العار والتمييز بأنها أكبر العقبات التي تحد من المشاركة السياسية وتمثيل النساء ذوات الإعاقة. تشاطر [فرجينيا أتكينسون](#) أنه وفقاً لمنصة السياسات التي وضعتها النساء ذوات الإعاقة في [كينيا](#)، ينبع التمييز من "عدد لا يحصى من التحديات التي تواجهها النساء ذوات الإعاقة مثل عدم الحصول على التعليم والأساطير والممارسات الثقافية التمييزية والضارة" من بين عدة قضايا أخرى. تشير [هانا لوريمان](#) إلى أن الأشخاص ذوي الإعاقة في [الكاميرون](#) يعانون من مواقف سلبية بشأن مشاركتهم في الحياة السياسية،

وعندما يتم إدراجهم، يُنظر إلى مشاركتهم على أنها رمزية. تقول [نوومي نافوس](#) أن النساء ذوات الإعاقة في [ماليزيا](#) و [فيجي](#) و [سريلانكا](#) غالباً ما يتعرضن للتهريب بالإضافة إلى وصمة العار والتمييز، مما يعيق اندماجهن الاجتماعي ويحد من فرصهن في السياسة.

الصور النمطية حول قدرة النساء ذوات الإعاقة تحد من مشاركتهن في السياسية وعمليات أخذ القرار. تقول [هانا لوريمان](#) أن في [السنغال](#) كثيراً ما تؤدي التصورات التي مفادها أن الأشخاص ذوي الإعاقة عاجزون إلى استبعادهم من اتخاذ المسؤولية. يتم أحياناً تضخيم الصور النمطية القائمة على المعتقدات والمواقف الثقافية بالنسبة للنساء ذوات الإعاقة لأنهن يتحملن العبء المزدوج المتمثل في التمييز القائم على الجنس والإعاقة. تشارك [فرجينيا أتكينسون](#) أنه وفقاً لامرأة ذات إعاقة في [نيبال](#)، الحصول على شهادة جامعية كان له تأثيراً كبيراً على الطريقة التي ينظر بها إليها مجتمعها: "لقد تغيرت الأمور كثيراً وتغير تصور المجتمع لي. إنهم ينظرون إلى نشاطي ومشاركتي في مجتمع ذوي الإعاقة بشكل إيجابي والآن أنا مثال لمجتمعي."

وتقول [فرجينيا أتكينسون](#) إن يمكن للأسرة أن تكون عقبة قوية كذلك. على سبيل المثال، ذكرت امرأة تعاني من ضعف السمع شاركت في مناقشة جماعية منظمة من قبل IFES في [تونس](#) أن والدها يمنعها من المشاركة في الحياة العامة مما يحرمها من فرص المشاركة في الأحداث والمواعيد السياسية.

يمكن أن يكون التصويت مسعى شاق للغاية للعديد من النساء ذوات الإعاقة. يحدد المشاركون العنف وسوء جودة البنية التحتية كعراق رئيسية للمشاركة في الانتخابات. بالنسبة للنساء ذوات الإعاقة في [كينيا](#) و [ماليزيا](#) و [نيبال](#) على سبيل المثال، فإن احتمالية العنف، إلى جانب صعوبة الوصول إلى مراكز الاقتراع، تؤدي إلى الخوف والتردد في الانتخاب. أفادت [فرجينيا أتكينسون](#) بأن هناك مراقب الانتخابات في [كينيا](#) قد اعترف بأن معظم النساء ذوات الإعاقة "لا يحضرن للتصويت خشية من البيئة المعادية". معظم تحديات البنية التحتية وإمكانية الوصول تؤثر بشكل متساوٍ على الرجال والنساء، ولكن في بعض الحالات عندما يكون الحل الوحيد للناخب الحامل لإعاقة في الوصول إلى صناديق الاقتراع هو أن يحمله شخصاً آخر (عادة ما يكون رجلاً) وعلماً بأن في العديد من المجتمعات هذا لا يلوق بالنساء لأسباب ثقافية، يصعب للنساء ذوات الإعاقة المشاركة في الانتخابات.

ويشير المساهمون أيضاً إلى قلة توفير وصعوبة الوصول إلى المعلومات والوثائق الرسمية كتحدٍ آخر للأشخاص ذوي الإعاقة، وخاصة النساء. وفقاً ل [هانا لوريمان](#)، وجدت دراسة في [الكاميرون](#) أن معدلات تسجيل المواليد وملكية شهادة الميلاد منخفضة عند الأشخاص ذوي الإعاقة وأن النساء ذوات الإعاقة أقل عرضة لامتلاك شهادات ميلاد من الرجال - مما يخلق حواجز كبيرة أمام المشاركة السياسية.

كما يؤكد المشاركون على ظاهرة قلة التعليم الجيد المتاح للأشخاص ذوي الإعاقة، ولا سيما النساء، مما يسهم في تدني ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية. يؤثر الفقر على النساء ذوات الإعاقة بصفة خاصة، مما يجعل المشاركة السياسية أقل أولوية بالنسبة للكثير منهن، وفي بعض الحالات يجعلها مستحيلة بسبب فرض مساهمات مالية للانضمام إلى الأحزاب السياسية وخوض الانتخابات، كما هو الحال في [الكاميرون](#) مثلاً. تقول [نسونا جوزفين نويمالو](#) أن "الخطر الثلاثي" المتمثل في الأوثة والإعاقة والافتقار إلى التعليم والمال هي عوامل تمنع النساء ذوات الإعاقة من المشاركة في الأنشطة السياسية والمجتمعية.

تذكر [تينا كوكاما](#) أن نظم مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في أبريل 2018 مؤتمراً حول "تعزيز المشاركة السياسية للنساء ذوات الإعاقة" أبرز التحديات المتعلقة

بالمشاركة السياسية للنساء ذوات الإعاقة التي تشمل: القوالب النمطية السائدة والتحيزات والتوقعات المحدودة من المجتمع ؛ نظرية طبية / خيرية للإعاقة (بدلاً من النهج القائم على حقوق الإنسان) ؛ محدودية الوصول إلى المعلومات والبنية التحتية والنقل ؛ تعليم رديء الجودة قائم على الفصل والتمييز ؛ قيود على الأهلية القانونية ؛ العنف القائم على الجنس ؛ قلة الدعم للمشاركة السياسية ؛ والموارد غير المتكافئة.

4. ما الذي يمكن فعله لزيادة وصول النساء ذوات الإعاقة إلى أدوار القيادة السياسية في بلدك؟ ما مدى شمول و إدماج النساء ذوات الإعاقة في البرامج الموفرة التي تركز على المشاركة السياسية للنساء؟ يرجى مشاركة أمثلة ملموسة للبرامج والقوانين واللوائح والممارسات.

يتشارك المساهمون في العديد من التوصيات والممارسات الجيدة للحكومات والمشرعين والأحزاب السياسية والمجتمع المدني لتسهيل وصول النساء ذوات الإعاقة إلى مناصب اتخاذ القرار في الشؤون العامة والحياة السياسية. تجدون تلخيصها أدناه:

- ينبغي أن تجمع الدول البيانات المصنفة حسب الجنس والإعاقة لتمكين وضع السياسات اللازمة وقياس التقدم.
- يجب أن يكون الوصول إلى المباني العامة سهلاً للأشخاص ذوي الإعاقة، خاصةً المباني الذين يستعملون كمراكز اقتراع في الانتخابات.
- يجب إزالة القيود المفروضة على الأهلية القانونية على أساس الإعاقة.
- يجب أن تتمتع الفتيات والفتيان ذوي الإعاقة بحرية الوصول إلى تعليم جيد وشامل وأن تكون لديهم فرص لتطوير مهاراتهم ومواهبهم بأفضل ما لديهم من قدرات على قدم المساواة مع الآخرين.
- ينبغي تنفيذ حملات التوعية في المجتمعات والمنظمات والمؤسسات بشأن الإعاقة والإدماج والنوع الاجتماعي للتغلب على القوالب النمطية والمفاهيم الخاطئة الموجودة حول النساء ذوات الإعاقة.
- ينبغي تزويد النساء ذوات الإعاقة بالتشجيع والتدريب على القيادة وبناء القدرات والدعم المالي للمشاركة في السياسة.
- يجب دعم النساء ذوات الإعاقة في الحصول على الوثائق الرسمية والتسجيل للتصويت.
- ينبغي أن تسعى الأحزاب السياسية بنشاط إلى إشراك النساء ذوات الإعاقة بين أعضائها وضمّان سماع أصواتهن.
- ينبغي للمنظمات النسائية أن تعترف بالمسائل المحددة التي تواجهها النساء ذوات الإعاقة وأن تضم المزيد من النساء ذوات الإعاقة بين أعضائهم وقادتهم.
- يجب أن تضمن حركة الدفاع على حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة أن تراعي الفوارق بين الجنسين وأن تكون شاملة للنساء ذوات الإعاقة.
- يعد تبني نهج متعدد القطاعات وتعميم مراعاة الإعاقة في جميع المجالات مع ضمان احترام حقوق الإنسان لجميع النساء أمر بالغ الأهمية.

وللمنظمات الدولية والإنمائية دور في تعزيز العمليات الانتخابية الشاملة والمشاركة السياسية للنساء ذوات الإعاقة. تشاطر [مارييل الدرجاني](#) بأن دفعت هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بالتنسيق مع الشركاء الوطنيين والأمميين، هذه الأجندة في العديد من البلدان، بما في ذلك [مولدوفا](#) و [تنزانيا](#) و [تونس](#) من خلال:

- المساعدة الفنية لأصحاب المصلحة في الانتخابات بشأن تعزيز الترتيبات الانتخابية الشاملة وتيسير مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة (كتحسين الإجراءات ومرافق ووسائل التصويت) ؛
- بناء القدرات، واستهداف مسؤولي الانتخابات والمرشحات ذوات الإعاقة ؛
- تعزيز التوعية المدنية وتوعية الناخبين وتشجيع الوعي العام بالحقوق السياسية للأشخاص ذوي الإعاقة ؛
- بناء قدرات قوات الأمن وتوعيتها لضمان مراعاة احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة لا سيما احتياجات النساء، عند الترويج لبيئة آمنة لممارسة الحقوق السياسية.

علما وأن الأحزاب السياسية تعتبر البوابة الرئيسية للمشاركة السياسية للنساء، يقدم مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا توصيات لمواجهة تحديات الأشخاص ذوو الإعاقة تحديداً. تعد [المبادئ التوجيهية الجديدة لتعزيز المشاركة السياسية للأشخاص ذوي الإعاقة](#) والتي تتضمن قائمة مرجعية لإدراج الإعاقة للأحزاب السياسية والبرلمانات أداة مفيدة لزيادة إشراك النساء ذوات الإعاقة في السياسة.

يركز برنامج [قدرة الإقناع](#) التابع لـ IFES على خلق مساحات للفئات المهمشة للتعاون على تعزيز المشاركة في السياسة. تذكر [فرجينيا أتكينسون](#) أن هذا البرنامج دعم تشكيل ائتلافات للدعوة متعددة القطاعات في لبنان مكنت النساء ذوات الإعاقة من المشاركة في المنظمات التي تنادي بالمساواة بين الجنسين والإعاقة وحقوق المثليين واللاجئين والصحة من بين قضايا أخرى. في [كينيا ونيبال](#)، تعاون البرنامج مع النساء ذوات الإعاقة لإنشاء برامج للسياسات ووضع توصيات سياسية ملموسة لأصحاب المصلحة الحكوميين. أتاحت منصات السياسات مساحة لمناقشة القضايا التي تؤثر على النساء ذوات الإعاقة وإنتاج المواد المستخدمة كأدوات للدعوة في المجتمعات.

يلاحظ المشاركون أن الالتزامات الدولية، بما فيها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW) التي تدعم حق المرأة في المشاركة في الحياة العامة، منهاج عمل بيجين الذي يدعو إلى إزالة الحواجز أمام المشاركة المتساوية، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة التي تركز الحقوق السياسية للأشخاص ذوي الإعاقة، وأهداف التنمية المستدامة التي تقيس التقدم المحرز نحو تحقيق المساواة بين الجنسين في التمثيل البرلماني والحكومات المحلية، خلقت زخماً إيجابياً لمزيد من السياسات والبرامج التي تهدف إلى تعزيز المشاركة السياسية للنساء ذوات الإعاقة.

ومع ذلك، لاحظت العديد من النساء ذوات الإعاقة أنهن لم يشعرن بعد بالتأثير الإيجابي لهذا الزخم. تشاطر [فرجينيا أتكينسون](#) أن امرأة ذات إعاقة شاركت في مناقشة جماعية منظمة من قبل IFES قالت: "أصبحت المساواة بين الجنسين واحدة من الأولويات في [إندونيسيا](#) الآن، وهذا هام ومفيد للنساء ذوات الإعاقة. ومع ذلك، ما زلنا نعيش في مجتمع أبوي وتعتبر النساء ذوات الإعاقة أقل شأنًا. يمكن للحركة الكبيرة للمساواة بين الجنسين أن تفيد النساء ذوات الإعاقة، لكن لم يقع ادراجنا بعد".